(25-32)

الدولة الفلسطينية في السياسة الخارجية الامريكية

الرئيس كلينتون: اول رئيس في العالم يزور غزة عبر المطار الفلسطيني

لم يكن مستهجناً ولا غريباً أن يقوم نتنياهو بكل التصرفات التي من شأنها أن تدمر الاتفاقيات وتضمن له البقاء في سدة الحكم أطول فترة ممكنة. لقد كانت زيارة الرئيس كلينتون الى المنطقة تشكل منغصاً اساسياً لسياسته حيث كان من شأنها ان تبعث الامل في نفوس انصار السلام في الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي. لم يكن قادراً على منع الزيارة. وعلى الرغم من محاولات الضغط التي مارسها صهاينة امريكا والبيت الابيض على، الرئيس كلينتون ليقوم بضرب العراق خلال ازمة تفتيش مقر حزب البعث، دون انذار كما اعلن، الا ان الرئيس كلينتون كان يدرك انه لا يستطيع ان يزور فلسطين اذا قام بضرب العراق ,وهكذا اسقط بيد نتنياهو، وحاشيته الصهيونية، وكان عليه ان يبدأ الادارة بالازمات التي حشد لها سلسلة من الشروط لتنفيذ الالتزامات في مذكرة نهر الواي. وفي مقدمة ذلك تفسيره الخاص حول الميثاق الوطني الفلسطيني، وضرورة اجراء اجتماع قانوني لاعضاء المجلس يحصر فيه النصاب ويتم التصويت دون غموض وباغلبية الثلثين. وهو الامر الذي يحمل اهانة للمجلس الذي قام بالعملية بشكل كامل عام 1996 واستكملها بقرار المجلس المركزي، وظن المتفائلون ان الازمة مع نتنياهو انتهت، وخاصة بعد خطاب الرئيس كلينتون في التجمع الشعبي الفلسطيني. ولكن صندوق الشر الذي يحمله نتنياهو كان مكتظاً بالازمات التي يدير من خلالها نتنياهو سياسته. وخرجت من الصندوق خارطة فلسطين التي يستنكر نتنياهو انها لا تزال تحمل اسمها التاريخي، سواء ما ورد في العهد القديم او العهد الجديد. وهي وان لم تكن ذكرت في القرآن الكريم مباشرة فانها تمثل الارض المباركة حول المسجد الاقصى حيث يقول سبحانه وتعالى (سبحان الذي اسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى الذي باركنا حوله). صدق الله العظيم. وهي التي عرفها الله بقومها الفلسطينيين الاشاوس الجبارين بقوله سبحانه وتعالى (ان فيها قوماً جبارين) هذه هي فلسطين من النهر الى البحر، ومن رأس الناقورة حتى رفح. واذا كانت قرارات الشرعية الدولية، التي رغم اجحافها, تلتزم بها منظمة التحرير الفلسطينية، اقرت بقيام دولتين على ارض فلسطين ثم تسمية احداهما " اسرائيل" نسبة الى يعقوب بن اسحق بن ابراهيم ونسبة الى بني اسرائيل، فمن المنطقي ان تحمل الدولة الاخرى اسم شعبها وارضها "دولة فلسطين". واذا كانت الجغرافيا العمياء في المنظور اليهودي تكتسح الارض من النيل الى الفرات ثم تتقلص لتصبح اسرائيل الكبرى، فان الالتزام بمسيرة السلام يفرض وقائع جديدة ان" فلسطين" هي بلاد لدولتين وان" القدس" هي مدينة لعاصمتين. هذا في المدى المنظور من اجل سلام يفتح آفاقا للعدل والديمومة عندما تنصهر في موقف السلام على ارض السلام وبالوسائل الديمقراطية ما يوحد الارض والبشر في ظل دولة" فلسطين الديمقراطية" التي تريدها الاجيال وتفرض نفسها متجاوزة كل الحقد والعنصرية التي تطغى في هذه المرحلة على سياسات نتنياهو ومجموعات الخائفين من شر اعمالهم من المستوطنين والقتلة.

ويخرج نتنياهو من خارطة فلسطين ليدخل الى التاريخ الى مناهج تعليم الوعي الزائف الذي يريد عبره غسل الادمغة الفلسطينية واخضاعها للخرافة والاساطير المزعومة. اما باقي الشرور السحرية التي يعج بها صندوق نتنياهو، والتي كلما قفزت واحدة منها خارج الصندوق يقوم الارهابي شارون بالتقاطها

ونفخ الروح الشريرة فيها من جديد فهي الذرائع التي يتكئ عليها نتنياهو لتخريب السلام. فالحديث عن جمع السلاح لم يكن المقصود منه سوى خلق الفتنة والتحريض لا شتباكات داخلية تجاوزها شارون بالمطالبة بتجريد الشرطة الفلسطينية من بنادقها التي نص عليها الاتفاق.

ويعتقد نتنياهو من خلال متابعته للحرص الفلسطيني الزائد تجاه الحفاظ على عملية السلام انه يستطيع ان يفرض الاذعان على القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، ومقولته المشهورة التي تنطلق من" تخفيض توقعات الشعب الفلسطيني" التي هي.. الانسحاب من الاراضي المحتلة عام 67 وعودة اللاجئين وحق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس. يرى ان هذه التوقعات هي فوق الاحتمالات الاسرائيلية ولذلك فهو يحمل خرائط شارون ومردخاي ليحدد سقف لانسحاب ب 43% بدون اتصال بين المناطق وبدون دولة فلسطينية مستقلة وبدون القدس وبدون عودة اللاجئين وتبقى المياه ومصادرها تحت السيطرة الاسرائيلية بلا حقوق للفلسطينيين وانما تقدم لهم احتياجاتهم فقط. اما المطار والميناء والمعتقلين والحدود والممر الآمن وكل هذه العناوين فهي في المنظور الاسرائيلي امور يظل التحكم فيها للسياسة الاسرائيلية.

ان الفرق بين التوقعات الفلسطينية والمخطط الاسرائيلي كان يحتم التصادم حيث ان المسايرات الراهنة في حينه للحفاظ على عملية السلام لم تجد لها متنفساً عندما اصبحت عملية السلام بقضها وقضيضها في خبر كان.. فلا اذعان ولا سلام مع الاستيطان واستمرار الاعتقال والاسرى والتخلي عن التعهدات والالتزامات. وقد كانت هبة الاسرى مؤشراً واضحاً ومحفزاً للادارة الامريكية لتقوم بما قامت به من زيارة تاريخية الى ارض فلسطين، ومن تعاطف مع وضع الاسرى الى درجة اعتبرها الاسرائيليون انحيازاً للجانب الفلسطيني.

كان نتنياهو يصر على وضع شروط خارج سياق مسيرة السلام وصلت الى حد عدم المطالبة بالافراج عن اسرى الحرية والاستقلال الابطال الذين كانوا الوهج الذي اعطى الثورة نورها وفتح امام السلام دربا واسعاً، هؤلاء الذين تضمخت ايديهم بعنفوان الكرامة والشرف وفي نفس الوقت يطالب نتنياهو بالافراج الانساني عن الجاسوس الامريكي الذي خان و طنه وتنكر لانتمائه الامريكي خدمة للمصالح اليهودية الصهيونية:

واخيراً وصل الى المحظور الذي تجاوز كل وقاحة عندما طالب بعدم التصريح او التلميح من الجانب الفلسطيني بتجسيد الدولة في الرابع من ايار.. وهو الامر الذي بحث قبل لقاء نهر واي. وخلال النقاشات اصر الاخ ابو عمار على ان يثبت تاريخ الرابع من ايار كآخر موعد للمرحلة الانتقالية وللاتفاق، مع التأكيد على ضرورة الانتهاء من بحث كل القضايا بما فيها قضايا الحل النهائي قبل الرابع من ايار. وذلك انسجاما مع نصوص اوسلو الاولى الثانية بان المرحلة الانتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات، ومعنى ان ينصاع الجانب الفلسطيني ويقبل بالاملاء الاسرائيلي بعدم تجسيد الدولة بعد الانتهاء من قيود الاتفاقيات، يعني ان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني هو قضية من حق الاسرائيليين التدخل فيها. وهو امر يتعارض مع القانون الدولي والشرعية الدولية ومع المنطق. ناهيك عن تعارضه مع الكرامة الفلسطينية.

لقد هرب نتنياهو من تنفيذ الاتفاقيات وهو يجد الطريق مفتوحاً امامه بالعبور الى ادارة الازمة الاسرائيلية بأزمة الانتخابات, لقد ادرك انه وبعد ان قلب ظهره للراعي الامريكي وافشله في القمة الثلاثية سيذهب مزهواً الى حلبة الرقص الاسرائيلية متهادياً كالطاووس الذي يطالب بالانتخابات المبكرة. انه يدرك ان عدم تنفيذ الاتفاق سيسقط حكومته ويفرض عليه الدخول المبكر في العملية الانتخابية. وهو يدرك انه لابد مما ليس منه بد. فلماذا لا يبادر من جانبه بالضربة الاجهاضية لمخططات اليسار الاسرائيلي. وهو الامر الذي يجعله في موقع يدير الازمة بما يحقق تصديرها الى ساحة الخصم.

عندما دمر نتنياهو اتفاقيات اوسلو وملحقاتها كانت محاولة يعنيها في مباحثات نهر الواي.. وكان الحرص على ان يتم انتساب مذكرة نهر الواي الى الاتفاقيات السابقة حرصاً من الجانب الفلسطيني على القول بالحياة التي لا تزال تسري في عروق الاتفاقيات, في حين كان ذلك بالنسبة لنتنياهو مجرد عقار طبي يتم من خلاله تحنيط الاتفاقيات السابقة ضمن حدود لا تتجاوزها وتنسجم مع المخطط النتنياهي.

وقد قام نتنياهو بسكب آخر العقارات على الاتفاقيات بحضور الرئيس كلينتون والرئيس عرفات عند حاجز ايرز. لقد عاد كلينتون إلى امريكا مهزوماً امام نتنياهو.. وجاهزاً لاستكمال الهزيمة من قبل الكونغرس الذي سيقرر عزله. وليس امامه سوى الانصياع لارادة صهاينة الكونغرس بتوجيه الضربة للعراق بدون انذار مما قد يؤجل محاسبته وحسب نتائج العدوان الذي خطط له بتلر وشركائه من جواسيس الانسكوم.

ان المساعي الصهيونية التي تصعد الحملة الامريكية ضد العراق انما تستهدف تأجيج نار الصراع في المنطقة، بحيث تختلط كل الاوراق ويتخلص نتنياهو من الالتزامات التي تضمنتها مذكرة نهر واي رغم قلتها واجحافها. وقد جاء بيان العار الذي اصدرته دول اعلان دمشق ليعطي الغطاء للعدوان الامريكي على شعب العراق تعبيراً عن تردي الواقع العربي الرسمي. وعن مدى التدمير الذي لحق بمفهوم الامن القومي العربي. ان العصابة الصهيونية التي حاولت ان تورط الرئيس كلينتون بتوجيه ضربة سريعة واحادية الجانب للعراق تدرك جيداً ان هذه الضربة قد تحول بينه وبين رحلته الهامة إلى فلسطين, حيث تعبر هذه الرحلة وما تحويه من موقف لدعم الحق الفلسطيني تعبيراً لا يرضى عنه صهاينة البيت الابيض ولا يرضى عنه اعداء السلام في حكومة نتنياهو (1).

تجسيد الدولة بعد الرابع من ايار 1999بين مستلزمات التعجيل وضمانات التأجيل

على الرغم من استمرار التمسك الرسمي بقرار اعلان تجسيد الاستقلال في الرابع من ايار 1999، فان بعض التصريحات والتلميحات للمسؤولين الفلسطينيين تشير الى احتمالات التأجيل لفترة محدودة، اذا كان ذلك يخدم المصلحة العليا للشعب الفلسطيني... ويتسع مجال الاتكاء على نصائح الاصدقاء وتحذيرات الحلفاء وتهديدات الاعداء بين التعجيل والتأجيل. ولكل وجهة نظر، منطلقها ومتطلباتها. فالتعجيل والتمسك بالموعد المقدس الذي يسد الفراغ القانوني الناتج عن انتهاء المرحلة الانتقالية، واتفاق اوسلو برمته. الرابع من ايار 1999، يشكل المدخل الزمني التنفيذي لمرجعية القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، التي تعطل العمل بها خلال الالتزام باتفاق اوسلو وملحقاته. هذا من جهة.. ولكن الاخطر هو ان عدم اعلان تجسيد الدولة يعني الاستمرار في الوضع الانتقالي الذي يتحول تدريجياً الى وضع نهائي، حدوده القصوى حكم ذاتي على السكان وفي اطار اسرائيل الكبرى.. وهو العرض الذي يطرحه نتنياهو كل يوم.. ويخوض الانتخابات على قاعدته..اما التأجيل فينطلق من ان طبيعة التحديات العملية التي تواجه اعلان التجسيد ستكشف عجز الدولة المعلن عن فرض سيادتها، على الارض والشعب، بما يجعلها محط سخرية ومجال تندر يردده البعض شعراً."

القاب مملكة في غير موضعها ..كالهر يحكي انتفاخاً صولة الاسد".

وينطلق بعض دعاة التأجيل من ان اعلان تجسيد الدولة سيسد الطريق امام مرحلة انتقالية اكثر اهمية من تلك التي حصلت في اوسلو، والتي سيتم من خلالها فرض قيام دولة ثنائية القومية، تنتهي

بدولة ديمقراطية تلعب فيها الديمغرافيا دوراً مستقبلياً لصالح الشعب العربي الفلسطيني. وينطلق البعض الاخر من الرافضين بشكل قاطع لمسيرة السلام من ان اعلان تجسيد الدولة سيسد الطريق امام النهج القومي والاسلامي الهادف الى التحرير الكامل.

ويرى البعض من الحريصين على مسيرة السلام والمتمسكين بتنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية، ان تجميد نتنياهو لاتفاقية اوسلو وما تبعها من اتفاقيات ومذكرات آخرها مذكرة نهر الواي، لا يجب ان تلغي اعتماد السلام كمنهج استراتيجي، مع الاخذ بعين الاعتبار دراسة الواقع والوقائع المترتبة عنه في المجالات الفلسطينية والعربية والدولية. وينطلق هذا البعض من ان تأجيل اعلان التجسيد اذا جاء ضمن ضمانات دولية ولفترة محددة لا تتجاوز نهاية العام 1999، فان تجسيد الدولة يكون مؤكداً ويصبح مجرد مسألة وقت. وتعتبر الدعوة الى مؤتمر دولي يضم الدول الموقعة على اتفاق اوسلو وملحقاته، وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية والمجموعة الاوروبية والدول العربية ذات العلاقة واليابان. بحيث ينتج عن هذا المؤتمر ما يحدد اعترافاً قانونياً بالدولة الفلسطينية المستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية قبل نهاية عام 1999.

ان ابرز الاستعدادات والتحركات المتعلقة باعلان الدولة هو ما قام به الاخ ابو عمار من اتصالات ومشاورات عربية خاصة مع مصر. ودولية خاصة مع امريكا والمجموعة الاوروبية. ومن المنطقي ان يدور الحوار مع هذه الاطراف في جو يبدو فيه الطرف الفلسطيني على استعداد كامل للسلام.. وعلى استعداد اكبر لرفض الاستسلام لشروط نتنياهو. هذه الحقيقة التي اصبح الامريكان يدركونها يوم كان التشبث بتاريخ الرابع من ايار 1999، نهاية للمرحلة الانتقالية، وهو الامر الذي تم تثبيته في مذكرة نهر الواي رغم معارضة نتنياهو، ورغم المحاولات الامريكية لعدم تثبيت ذلك. كان التزام الوفد المفاوض برئاسة الاخ ابو عمار بقرار القيادة الفلسطينية واللجنة المركزية لحركة فتح يعبر عن رغبة جامحة لدى الاخ ابو عمار لرفض الابتزاز المهين لحقوق الشعب الفلسطيني.كان السؤال يدور حول نوعية الضمانات التي يمكن ان تكون ثمناً لتراجع القيادة الفلسطينية واللجنة المركزية عن قرارها القائم حتى الان باعتبار يوم الرابع من ايار1999 تاريخاً مقدساً لابد من اعلان تجسيد الدولة بعده. وعلى الرغم من تعدد الخيارات التي يطرحها الموقف بعد ذلك التاريخ الا ان خيارين اساسيين ظلا هما محور النقاش. اولهما التعجيل باعلان التجسيد وهو ما يتطلب مستلزمات وواجبات لابد من تجسيدها ، رغم تأخر الوقت. وثانيهما التأجيل وهو ما يستلزم وجود ضمانات راسخة تقنع الشعب الفلسطيني بمصداقية القيادة وحرصها على المصالح العليا للشعب الفلسطيني. واذا كان الخيار الاول لا يمتلك مرونة تتجاوز زمنياً الخامس عشر من ايار 1999، لاعتبارات رمزية تظل مقنعة للشعب الفلسطيني بأنها تدخل في اطار التعجيل خاصة وانها ستكون عشية اجراء الانتخابات الاسرائيلية، فان الخيار الثاني يمكن ان يتم نتيجة ضمانات دولية. او نتيجة ضغوطات وتهديدات اسرائيلية او نصائح دولية بعدم تعريض المسيرة السلمية للخطر نتيجة ردود الفعل الاسرائيلية التي قد تصل الى حد ضم الاراضي او اعادة احتلال المناطق التي تسيطر عليها السلطة الوطنية. واعتقد بعض المطالبين بالتأجيل الى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية ان من شأن ذلك ان يساهم في اسقاط حكومة نتنياهو تحت ذريعة ان الاعلان عن تجسيد الدولة سيكون لصالح اعادة انتخاب نتنياهو، وهو افتراض لا يتعارض مع الحقيقة فحسب، ولكنه يحاول ان يلوي عنقها قسراً وبدون رحمة. نحن ندرك ان نتنياهو الذي ينصح بشكل واضح ويهدد بشكل فاضح ان اعلان تجسيد الدولة بعد الرابع من ايار هو اجراء احادي الجانب يعطي الحق له لكي يضم الاراضي التي يريدها. ويتيح له اتخاذ اجراءات اخرى اكثر قسوة تصل الى حد اعادة سيطرة الحكم العسكري على مناطق السلطة والغاء كل ما تحقق من اتفاق اوسلو. وقد قدم لهذا الموقف من خلال تصريحات تدين حزب العمل الذي قام بتسليم اجزاء من اراضي اسرائيل للفلسطينيين. وقد قام نتنياهو حينئذ، ولاسباب انتخابية، بتقديم اعتذاره لحزب المفدال والمستوطنين عن توقيعه على مذكرة نهر الواي التي وعد بعدم الالتزام بتنفيذ أي بند فيها يتعلق

بالانسحاب او اعادة الانتشار من الاراضي الفلسطينية. ان سياسة نتنياهو القائمة على الادارة بالازمات ستجعله يوظف تراجع القيادة الفلسطينية عن اعلان تجسيد الدولة في الرابع من ايار او تأجيلها لهذا الاعلان لما بعد الانتخابات الاسرائيلية لصالح اعادة انتخابه، حيث انه سيؤكد للناخب الاسرائيلي انه استطاع تخفيض توقعات الشعب الفلسطيني. وهو قادر في الوقت نفسه على توظيف اعلان تجسيد الدولة للقول للناخب الاسرائيلي انه الوحيد القادر على الاطاحة بهذا الطموح الفلسطيني في حالة اعادة انتخابه، حيث انه يختلف عن حزب العمل الذي يوافق بشكل سافر على اقامة الدولة الفلسطينية.. ان عدم الاعلان عن التجسيد قد يوفر لنتنياهو عودة مظفرة مدعمة بمن يريدون الامن والسلام، ولكن الاعلان عن التجسيد سينزع من يده القدرة على الادارة بالازمات، حيث ان هذا الاعلان هو ادارة فلسطينية بالازمات تتعرض لها حكومة نتنياهو لاول مرة، منذ ادارة هبة الاقصى، وستكون اكثر تأثيراً اذا ما اعلنت رسمياً في الخامس عشر من ايار1999، بعد سلسلة من التحركات الجماهيرية الشعبية المنظمة للتأكيد على الدعم والحماسة لتجسيد الدولة المستقلة مهما كلف ذلك من تضحيات، باعتبارها تشكل بداية التجسيد الحقيقي للحلم الوطني الفلسطيني الذي انطلقت الثورة اصلاً من اجله. وفي العودة الى الضمانات التي يمكن تقديمها للقيادة الفلسطينية لتأجيل الاعلان عن تجسيد الدولة، نرى ان اي ضمانات اياً كان مصدرها فهي ليست اكثر من حبر على ورق.. فالضمانات الامريكية على اعلى المستويات والتي تمت بموافقة حكومة نتنياهو قد ضرب بها عرض الحائط، دون ان يحرك الامريكيون ساكناً.

كان امامنا خيار واحد.. وهو اعلان تجسيد الدولة قبل الانتخابات الاسرائيلية واعتماداً على انتهاء قيود اتفاقيات اوسلو في الرابع من ايار 1999 هذا الخيار كان يتطلب استعدادات فاعلة ومقنعة للشعب الفلسطيني بجدية القيادة الفلسطينية في اعلان التجسيد. ومن الطبيعي ان يكون توفير مستلزمات التجسيد ومتطلباته بما يحقق الاستعداد الكاملالذي يشتمل على قضايا ذات طابع علني وجماهيري وشعبي الى جانب قضايا ذات طابع سري متعلق باستعدادات للمواجهات الخاصة بالامن والتموين وغيرها من القضايا التي تحول دون الاسرائيليين واحباط مخططها.ان غياب الاستعدادت التي بدأت قبل ستة اشهر، يوم اعلنت القيادة الفلسطينية عن حالة استنفار شامل من اجل تحشيد الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات من اجل الاستحقاق التاريخي في الرابع من ايار شكل احباطاً جماهيرياً وتدميراً للثقة في القرار القيادي المركزي وعدم جديته. فالحديث الذي انصب من المعارضة في حينه ان هذا الحماس انما جاء من اجل ضغط تكتيكي لتحقيق الاتفاق الذي عبرت عنه مذكرة نهر الواي. وهو امر يجعل الهدف الاستراتيجي يضيع في غمرة البحث عن هدف تكتيكي.ان خطورة ما جري من تلميحات وتصريحات حول موضوع التأجيل الى جانب غياب الاستعدادات الحقيقية المتعلقة بالحشد الجماهيري صبت جميعها في تكريس حالة الاحباط.. وعدم الثقة واللامبالاة. خاصة وان السلطة الوطنية التي تنتهي شرعية وجودها"حسب الاتفاق" مع انهاء المرحلة الانتقالية تعاني من مشاكل ادارية صاخبة ليس آخرها قضية قانون الخدمة المدنية وطريقة تنفيذه، وانما الغياب شبه الكامل لروح المؤسسات القادرة على الانتقال الى ممارسة دور مؤسسات دولة مستقلة تجسد الاستقلال.من المنطقي ان يتفهم الشعب الموقف القيادي في لحظة ما عندما تقدم له الاسباب الموجبة بالتعديل او التأجيل.. اما ان يكون الموقف هو الحديث والتمسك بالتعجيل دون الاستعداد لهذا الامر في الوقت الذي يترافق ذلك مع تلميحات التأجيل، فان القرار الحقيقي يبدو وكانه يصب في الخداع الذاتي. لتصب النتائج في اتجاه التأجيل.وحين تصدر بعض التلميحات والاشارات التي تجعل التعجيل وكأنه خطوة مقصودة من اجل الدخول السريع في الاتحاد الكونفدرالي، فان ردود الفعل الاسرائيلية والامريكية قفزت باتجاه الخطر الذي تشكله هذه الكونفدرالية على الكيان الصهيوني. ففي الوقت الذي بدأ فيه الامريكان وعلى أعلى المستويات ينظرون الى مشروع الكونفدرالية المحتملة باعتبارها تشكل الخطة البعيدة المدى لكل من الولايات المتحدة واسرائيل، فان نتنياهوكان يرى ان الوضع الراهن للعراق يجعل من الاردن حليفاً مستقبلياً لبلد عربي يعادي ويرفض السلام مع اسرائيل. وفي نفس الوقت كان يصرح انه يعارض الدولة الفلسطينية التي يرى

انها ستكون حليفاً طبيعياً للعراق وستهدد اسرائيل بشكل مباشر. كل هذه التقاطعات كانت تشير الى ان اعلان تجسيد الدولة ليس مجرد مطلب من اجل السلام والاستقرار في المنطقة، وانما هو المدخل الوحيد لاستكمال مشروع السلام الشامل والعادل والدائم في منطقة الشرق الاوسط بكاملها (2).

حقيقة الموقف الامريكي من اعلان تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة

بعثت زيارة الرئيس كلينتون إلى فلسطين وخطابه أمام التجمع الشعبي الفلسطيني في غزة انتعاشاً وآمالاً لدى الكثيرين حول الموقف الأمريكي، الذي بدا وكأنه يؤيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبما يؤيد إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وحيث أن هذه الزيارة قد تمت بعد فرض كلينتون وإدارته على نتنياهو التوقيع على مذكرة نهر الواي، التي رغم إجحافها الشنيع بالحقوق والاستحقاقات الفلسطينية التي تضمنها اتفاق إعلان المبادئ المجحف أصلاً، فقد قبلها الوفد الفلسطيني انطلاقاً من ضمانة الرئيس كلينتون لتنفيذها من جهة، واستناداً إلى قاعدة درء المفاسد التي كانت متوقعة في حالة رفض المبادرة الأمريكية. لقد كان تشجيع الرئيس كلينتون لممارسة المزيد من الضغط لتنفيذ ما تضمنته المذكرة، وخاصة ما يتعلق بالانسحابات الإسرائيلية التي تضاعف مساحة الأراضي المحررة خمسة أضعاف، مما يجعل إعلان تجسيد الدولة في الرابع من أيار 1999 أكثر ملاءمة حتى ولو راوغ نتنياهو في مفاوضات الحل النهائي وخالف المذكرة التي طالبت بتسريعها لتنتهي قبل الرابع من أيار 1999.

لقد أدرك نتنياهو أن تطبيق الاتفاق سيقود حتماً إلى إعلان تجسيد الدولة، فقام معتمداً على اليمين الليكودي بالدعوة إلى انتخابات مبكرة حتى يهرب من التنفيذ، وحتى يجعل إعلان تجسيد الدولة على مساحة لا تتجاوز 43 % من مساحة الضفة الغربية حيث السيطرة الكاملة للسلطة الوطنية أمراً صعباً.

ولم يستطع الرئيس كلينتون أن يمارس أي نوع من الضغوط على نتنياهو ليحول دون تجميد تنفيذ مذكرة نهر الواي، باعتبار أن الذهاب إلى الانتخابات لا يحول دون الالتزام بالاتفاقيات وتنفيذها من خلال الحكومة الإسرائيلية. فهذه الحكومة تلتزم بتنفيذ اتفاقياتها مع الآخرين حتى وهي ذاهبة إلى انتخابات. ولكي يهرب نتنياهو من الالتزام وضع شروطاً غير موجودة في الاتفاقيات، بما فيها ما نتج عن مباحثات نهر الواي. فقد بدأ يطالب بعدم إعلان تجسيد الدولة في الرابع من أيار ويربط ذلك بالتوصل إلى اتفاق بين الطرفين. إضافة للاشتراط إلى حد الوقاحة بعدم مطالبة القيادة الفلسطينية إسرائيل بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين.

لقد ربط نتنياهو بشكل مباشر وضع الانتخابات الإسرائيلية القادمة بعملية السلام بشكل عام، وبإعلان تجسيد الدولة بشكل خاص. ولهذا جاء تحديده لموعد الانتخابات في 17 أيار بعد الموعد المحدد ضمن الاتفاقيات بانتهاء المرحلة الانتقالية والاتفاق برمته في الرابع من أيار. ويعتقد نتنياهو أنه يضع القيادة الفلسطينية في مأزق إعلان تجسيد الدولة على أبواب صناديق الا قتراع. جازماً أن القيادة الفلسطينية لن تجرؤ على اتخاذ القرار الذي يعتبره قراراً أحادي الجانب من شأنه أن يفرض ردود الفعل التي أبسطها ضم الأراضي المحتلة في مناطق (C) الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. ناهيك عن تهديدات مبطنة بالإغلاق والحصار.. وإعادة احتلال المناطق المحررة.كان الموقف الفلسطيني الواضح الذي استطاع الأخ أبو عمار والوفد المرافق له تثبيته في مذكرة نهر الواي، بحيث نص البند الرابع حول مفاوضات الوضع النهائي كما يلي: (تُستأنف مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين بشكل فوري ومكثف بهدف التوصل إلى اتفاق حتى الرابع من أيار 1999 المفاوضات ستكون متواصلة دون انقطاع.

وعبرت الولايات المتحدة عن رغبتها في تسهيل هذه المفاوضات) ولكن الولايات المتحدة وقفت عاجزة أمام سياسة نتنياهو التي ترتكز على الإدارة بالأزمات، فكان هروبه إلى الأمام إلى الانتخابات.. وبعد التاريخ الذي تنتهي فيه الاتفاقية. ولم يكن باستطاعة القيادة الفلسطينية أن تتراجع من حيث المبدأ عن الموعد المحدد لانتهاء الاتفاق والمرحلة الانتقالية والذي نص على أنها (لا يجوز أن تتجاوز الخمس سنوات). حيث هو الموعد الذي تبدأ فيه حالة الفراغ القانوني للسلطة الوطنية والمجلس التشريعي، حسب نصوص الاتفاق بين الحكومة الإسرائيلية ومنظمة التحرير الفلسطينية. من الواضح أن المنظمة هي صاحبة القرار في تمديد المرحلة الانتقالية بالتفاهم مع الطرف الإسرائيلي أو إعلان تجسيد الاستقلال. وبهذا يصبح يوم الرابع من أيار يوماً حاسماً في تاريخ الشعب الفلسطيني لاستمرار سيطرته. فهو أمام خيارين لا ثالث لهما، إما التمديد للمرحلة الانتقالية انتظاراً لنتائج الانتخابات. وإما الإعلان عن تجسيد الاستقلال ليصبح الطرف الفلسطيني المفاوض مستقبلا هو الدولة الفلسطينية المستقلة التي تحتل إسرائيل أجزاء كبرى من أراضيها، وتسعى لتحقيق تحرير الأراضي بما فيها القدس، العاصمة الأبدية للشعب الفلسطيني.لقد كان قرار القيادة المبدئي هو تجسيد الاستقلال في موعده المحدد. وتشكلت لذلك لجنة عليا برئاسة الأخ أبو عمار وعضوية الأخ أبو الأديب رئيس المجلس الوطني والأخ أبو علاء رئيس المجلس التشريعي والاخوة من أعضاء اللجنة التنفيذية ومجلس الوزراء من أجل التجسيد والاستعداد الكامل لتأمين مستلزمات إعلان تجسيد الاستقلال من جميع نواحيها القانونية، والاقتصادية، والاجتماعية، والحياتية، والأمنية. إضافة إلى التحركات السياسية والدبلوماسية التي غطّتها الزيارات المتكررة والمستمرة للأخ أبو عمار لتوضيح الموقف الفلسطيني من موضوع إعلان تجسيد الاستقلال للدول العربية ودول أوروبا والولايات المتحدة وغيرها. وكان الأخ أبو عمار قد خاطب مجموعة دول عدم الانحياز في المؤتمر المنعقد في جنوب إفريقيا وأعلمهم بقرار القيادة بإعلان تجسيد الاستقلال في الرابع من أيار 1999، وطالبهم بدعم القرار والاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس. وقد رحبت المائة وأربعة عشر دولة بهذا القرار وأعلنت تأييدها واستعدادها للاعتراف بالدولة الوليدة العتيدة.

لقد بدأ رفض الإدارة الأمريكية لهذه الخطوة، ليس انطلاقاً من موقف المتخوف على مسيرة السلام من هذه الخطوة، وإنما انطلاقاً من موقف سياسي ثابت لدى الإدارة بعدم الموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. فإدارة الرئيس كلينتون، التي هي أكثر الإدارات انغماساً ورعاية لعملية السلام منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى توقيع مذكرة نهر الواي، لا تزال ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وتتعامل معها بحذر يتحدد بقرار من الكونغرس مرة كل ستة أشهر. وإلى جانب هذا الموقف فإن ما صدر عن الكونغرس الأمريكي بمجلسيه من تحذير الأخ أبو عمار قبل لقائه مع الرئيس كلينتون من إعلان قيام الدولة الفلسطينية في أيار 1999 والطلب من الرئيس كلينتون أن يؤكد للسلطة الوطنية أهمية عدم إعلان الدولة دون موافقة إسرائيل. وأن واشنطن لن تعترف بهذه الدولة إلا إذا اعترفت بها إسرائيل. إلى جانب التهديد المباشر من جانب الكونغرس بوقف المساعدات الأمريكية للسلطة الوطنية إذا ما قامت هذه السلطة بإعلان قيام الدولة في الرابع من أيار 1999.

لقد استطاع نتنياهو أن يحشد المؤيدين له في الكونغرس الأمريكي، كما استطاع الأخ أبو عمار أن يحشد المؤيدين له في الجمعية العمومية للأمم المتحدة.. أما كلينتون الذي يقف محرجاً بين التزامه بالسياسة الأمريكية وبين تعاطفه مع تصريحات السيدة هيلاري حول حق الشعب الفلسطيني في وطن ودولة فقد تطلع إلى الحشد باتجاه آخر. ويهدف بذلك إلى ممارسة ضغوط جانبية على نتنياهو لتنفيذ الاتفاقات. إلى جانب اغراءات هامشية للأخ أبو عمار ليتراجع عن إعلان قيام الدولة في الرابع من أيار وتأجيله لمدة عام حتى يتم التوصل إلى اتفاق فلسطيني إسرائيلي. هذه الافكار التي تمخضت في رأس كلينتون، عبر عنها البيان الأوروبي الذي خرج في إطار تنسيق أوروبي أمريكي بهدف إقناع الاخ أبو عمار والقيادة الفلسطينية بتأجيل إعلان قيام الدولة لما بعد الرابع من أيار وما بعد الانتخابات الإسرائيلية.

لم يستطع الرئيس كلينتون إعطاء وعد مباشر بالاعتراف بحق تقرير المصير وبالدولة في حال كانت هنالك مماطلة إسرائيلية كتلك التي يعاني منها كلينتون نفسه من سياسة نتنياهو.

وهذا يعني أنه لا ضمانة بأي معنى من تأجيل إعلان قيام الدولة. فالدول الأوروبية أعجز من ممارسة أي ضغوط على إسرائيل. وتصريحاتها الإيجابية يقابلها نتنياهو بالتوبيخ وتحميل الأوروبيين وزر ما يدعيه من إبادة ملايين اليهود إبان الحرب العالمية الثانية.إن موقف الرئيس كلينتون وموقف الإدارة الراهنة هو امتداد للموقف الأمريكي الحقيقي من قضية التسوية في الشرق الأوسط, فمنذ كامب ديفيد الاولى وبسبب التفريط بالقضية القومية وتجاوز الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني بما فيها حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، تحدد السقف السياسي بالنسبة للفلسطينيين عند أمريكا في إطار الحكم الذاتي. وكما يفهمه الإسرائيليون منذ عهد بيغن وحتى نتنياهو حكما ذاتيا على السكان دون الأرض. ولم يكن اندفاع الولايات المتحدة في نهاية عهد ريغن للتحرك نحو التسوية إلا بسبب اندلاع الانتفاضة الجبارة التي بدأت تهدد الاستقرار في المنطقة.

لم يكن الخوف الأمريكي مرتبطاً بما يجري على الأرض داخل الأراضي الفلسطينية سواء من سياسة تكسير العظام أو القتل و الاعتقال والهدم والتهجير والإبعاد. وإنما كان الخشية من انتقال روح الانتفاضة لتؤثر على الدول العربية التي ترتبط مصالح أمريكا بالاستقرار فيها، وخاصة الدول النفطية (فالولايات المتحدة لم تكن مهتمة بإيجاد حل سلمي للنزاع العربي الإسرائيلي بمعنى التسوية الشاملة التي يمكن أن تكون عادلة ومتوازنة لكل الأطراف) (3) هكذا عبّرت شيريل روتنبرغ في دراستها حول الحوار الأمريكي و م.ت.ف: المنشور في مجلة دراسات عن خريف 1989 حيث تستطرد قائلة (ولكنها "الولايات المتحدة" ملتزمة بالسماح لإسرائيل أن تهيمن عسكرياً وتفرض الاستقرار على المنطقة". وتشير في موقع آخر: (من المهم أن نميز بين السلام والاستقرار. إذ يمكن أن يعرف الاستقرار بأنه أي هيكل للسلطة يحافظ على الأمر الواقع المفضل للمصالح الأمريكية والذي يُفرض أو يُحافظ عليه بالقوة. اما بقوة محلية أو بقوة عدة دول، ويتجنب الاضطرابات.

أما السلام فيشمل حل النزاع بطريقة عادلة ومتوازنة لكل الأطراف. وبذلك يعطي لكل الأطراف مصلحة بالحفاظ عليه بدون الحاجة لأن يلجأ أحدها إلى القوة، والواقع أن السلام يمثل الحل الذي لا يُفرض بالقوة) (4).هذا السلام هو ما نطلق عليه سلام الشجعان. السلام المتكافئ، اما أمريكا فهي لا تسعى لتحقيق السلام خاصة وأنها تصر على التفوق الاستراتيجي الإسرائيلي على كل دولة عربية على حده وعلى الدول العربية مجتمعة. فقد عبر برنامج الحزب الجمهوري عن (مواصلة الحفاظ على تفوق إسرائيل النوعي على أي من خصومها، أو تحالف خصومها ومواصلة تصليب علاقتنا الاستراتيجية مع إسرائيل باتخاذ المزيد من الخطوات المحددة لتقوية تأسيس علاقاتنا. وإننا نعارض خلق دولة فلسطينية مستقلة)(5).أما الحزب الديمقراطي فيؤكد على (الحفاظ على العلاقة الخاصة مع إسرائيل القائمة على القيم المشتركة المتبادلة والمصالح الاستراتيجية "ويتعهد بتعزيز عملية السلام من خلال المفاوضات التي عقدت بين إسرائيل وجيرانها وفق اتفاقات كامب ديفيد) (6) والإشارة إلى كامب ديفيد تعني بالخصوص الموقف الرسمي لسلام الحزب الديمقراطي الذي يرفض حق تقرير المصير والدولة المستقلة ويتجمد عند الحكم الذاتي.ومع تطور المواقف تجاه عملية التسوية بعد العدوان الأمريكي على العراق ومشاركة دول عربية إلى جانب أمريكا، بدأت الإدارة الأمريكية تشعر بضعف الموقف الفلسطيني. فقد جاء في تقييم الموقف الفلسطيني في تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تحت عنوان متابعة السلام لعام 1992 ما نصه (أن اختيار الحكم الذاتي يجب أن يمر بالفلسطينيين أولاً. انهم الطرف الأضعف والطرف الأبعد عن طموحاته المبدئية. والأكثر معاناة من الوضع الراهن. انهم يترنحون تحت وطأة التوتر المزدوج الناجم عن الانتفاضة وحرب الخليج. ويبدو أنهم الأكثر استفادة من الحكم الذاتي والأكثر خسارة في حال فشل المفاوضات) (7).هذا الشعور كان يساور الإدارة الأمريكية خاصة صهاينة الإدارة الذين يدفعون نتنياهو

إلى التشبث بمواقفه تحت عنوان تخفيض التطلعات الفلسطينية. حيث ليس امام الفلسطينيين سوى الخضوع. وعلى الرغم من التجربة القاسية التي اسقطت هذا الشعار بعد هبة الاقصى، حيث رُفض الانصياع، الا ان ما تبع ذلك من حالة الاستقرار في ظل المفاوضات الزائفة شجعت نتنياهو على العودة للتمسك بهذه السياسة.وحين انطلق الكونغرس في تحديد سياسته تجاه الدولة الفلسطينية في تلك الظروف، فانه يؤكد التزامه الواضح بالسياسة التي يخطط لها اللوبي الصهيوني في امريكا والتي تعبر عنها تقارير معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، والتي كان اخرها حينئذ تحت عنوان "البناء من اجل الامن والسلام في الشرق الاوسط" الصادر عام 1997 حيث طالب الادارة الامريكية بالتأكيد على (التكامل لترتيبات الحل النهائي بتشجيع الطرفين بعدم البدء في اتخاذ أي خطوة من شأنها ان تجحف بنتائج مفاوضات الحل النهائي. وعلى الولايات المتحدة ان تحذر من أي اعلان عن دولة من قبل السلطة الفلسطينية او اية جهود من قبل السلطة الفلسطينية لممارسة نشاطات سياسية في القدس واية تهديدات من قبل السلطة الفلسطينية بالعودة الى المواجهة والعنف اذا لم يتم تحقيق الحل النهائي المفضل لديهم) (8).

هكذا بوضوح وصراحة يبدو الموقف الامريكي الذي يترك زمام المبادرة كاملا في يد اسرائيل، فهي التي تستطيع ان تفرض الحل النهائي الذي تريد دون ان يحق للشعب الفلسطيني حتى العودة للمواجهة من اجل تحقيق اهدافه الاستراتيجية. واذا علمنا ان الموقف الواضح لنتنياهو بشأن عملية السلام وخاصة بشأن قضايا الحل النهائي التي قام بدفن ثلاثة اخماسها في جبل ابو غنيم ليؤكد شرعية الاستيطان وعدم خضوع المستوطنات للتفاوض. وكذلك القدس الذي يؤكد على تهويدها الابدي وتوحيدها الخالد كعاصمة لدولة اسرائيل. الى جانب الحدود الذي اصبح يضعها بين كل قرية وقرية، ومدينة ومدينة يفصلها كما يشاء.. اما باقي الحل النهائي فالموقف الاسرائيلي من عودة اللاجئين واضح ويبقى موضوع العلاقات مع الجوار. وهو لا يبدو في نظر نتنياهو انه يعني العلاقات الفلسطينية الاردنية او العلاقات الفلسطينية المصرية، وانما يعني العلاقة بين مناطق الحكم الذاتي في الباندوستونات وما يجاورها من مستوطنات. هذا الحل الذي يحاول نتنياهو ان يفرضه في حال عودته الى سدة الحكم. وهو امر مضمون جدا اذا تلاقت حسابات اصحاب القرار مع تطلعات نتنياهو، بفرض تخفيض تطلعات الشعب الفلسطيني وبمنعه من اعلان تجسيد الدولة، حيث كان اخر ما عبرت عنه تهديدات نتنياهو للسلطة الوطنية في حال اعلان تجسيد الدولة بقوله:(اذا لم يعلن عرفات عن الدولة، رغم انه اراد وخطط وفعل كل شيء، فان ذلك سيكون بفضل المواقف المتشددة لرئيس الحكومة وسياسة الحكومة العنيدة.) (9)

هوامش

1. نشرة فتح راينا العدد 23 منتصف كانون اول 1998
2. المصدر السابق العدد الرابع نهاية شباط 1999
3. شيريل رونبزغ. الحوار الأمريكي ومنظمة التحرير الفلسطينية.
4. مجلة دراسات عربية/ فصلية. العدد 11/خريف 1989 كراس خاص
5. المصدر السابق
6. برنامج الحزب الجمهري لانتخابات 1996
7. برنامج الحزب الديمقراطي لانتخابات 1996
8. متابعة السلام .معهد واشنطن لسياسة الشرف الادنى تقرير 1992
9. البناء من اجل الامن والسلام في الشرق الاوسط. تقرير اللجنة الدراسية الرئاسية لمعهد واشنطن عام 1996
10. نشرة فتح العدد السادس نهاية آذار 1999